مرشح الدائرة الرابعة افتتح مقره الانتخابي وسط حضور جماهيري كبير

لافي المطيري : الهوية استحقاق لا يجوز التلاعب به .. والحكومة باعت الوهم للمواطنين

لافي المطيري متوسطاً الحضور

حضور كثيف في المقر الانتخابي

■ نشكر سمو أمير البلاد لإلغائه قانون البصمة الوراثية المعيب

■ المجلس السابق خذل الشعب وتنازل عن سلطات الأمة التشريعية والرقابية

افتتح مرشح الدائرة الرابعة لافي حمود المطيري مساء امس الأول مقره الانتخابي وسط حضور جماهيري ضخم امتلأت به ساحات المقر جاء تلبية لدعوة المرشح لعقد لقاء مفتوح مع ابناء الدائرة.

وانتقد المطيري المجلس السابق وقال انه خذل الشعب الكويتي وتنازل عن سلطات الأمة التشريعية والرقابية وترك وساهم في تشريع قوانين معيبة مثل قانون البصمة الوراثية وشكر سمو الأمير على إلغاءه وانتقد كذلك قانون رفع سعر البنزين وغيرها من قوانين رفع الدعوم.

وعن أولوياته قال المطيري: من اولوياتي القيام باصدار تشريعات توقف العبث بملف الجنسية ووضعها تحت سيادة القضاء وعدم إستخدامها كسلاح وأداة لتصفية وإرهاب الخصوم في وجه المواطن فالهوية استحقاق شرعي وقانوني لا يجوز التلاعب به.

واضاف : من ضمن أولوياتي كذلك كف يد الحكومة عن جيب المواطن ومحاولاتها لتحميل المواطن البسيط فاتورة فشلها في إدارة خيرات وموارد كويتنا المالية فبعد رفع أسعار البانزين توجهوا لفرض الضرائب وتقليص الدعوم وتحميلكم انتم كل اخفاقاتهم لذلك لابد من كف يد الحكومة عن جيب المواطن ..

واضاف:الجميع يعلم سوء إدارة الحكومة لملفات مثل الأمن والصحة والتعليم والاسكان وابسط مثال على ذلك بيعها الوهم للمواطنين تحت اسم التوويع على المخطط فمن يتم توزيع بيت له في مشروع المطلاع مستحيل ان يسكن قبل 10سنوات ومثل هذه الأمور ما كانت لتحصل في ظل وجود مجلس حقيقي يراقب ويحاسب الحكومة ويمثل الأمة ويحافظ على مقدراتها. واضاف:الجميع يعلم اننا نعيش في أوضاع اقليمية ملتهبه .. الازمة السورية الازمة العراقية حرب اليمن وغيرها وهذه كلها تحديات تواجهها البلد وليس هناك احوج من أن يكون للشعب مجلس أمة يمثل الارادة الشعبية في هذه المرحلة.

واختتم المطيري كلمته بقوله : لن أتنازل عن مبادئ ثابتة ستكون هي أساس عملي العام ان شاءالله أولها عدم التساهل فيما يمس العقيدة وثوابت الدين والثانية رفض كل ما يمس المواطن في أمنه وحرياته وماله فمن يخاصمكم انا خصمه والثالثة ساكون خادم لمصالحكم فانا أعلم أن للجميع مصالح عامة وحقوق عند الدولة لن أقبل بتعطيلها.

في ضوء ما تشهده المنطقة من تطورات

خبراء : قرار سمو الامير بحل مجلس الامة « صائب وحكيم »

■ شملان العيسى: علينا تحصين الوحدة الوطنية لمواجهة خطر الارهاب الذي يهدد الجميع

■ الهدبان : الظروف الاقليمية المحيطة بنا « خطرة جدا » والتحديات الاقتصادية تجعل الوضع «أكثر صعوبة»

شملان العيسى

ابراهيم الهدبان

تعول الحكومة الكويتية على الدور الذي يضطلع به مجلس الامة لحفظ الامن والاستقرار في البلاد في ضوء التحديات الاقليمية والدولية التي تفرضها الاضطرابات والازمات في المنطقة.

ويأتي اهتمام الحكومة المتزايد بدور السلطة التشريعية نظرا لاختصاصاتها الرئيسية في بحث الشؤون السياسية والتشريعية والقانونية واتخاذ القرارات التي تساعدها على تخطي فترة تشهد فيها المنطقة تحديات سياسية واقتصادية وامنية.

وفي ضوء الظروف الاقليمية "الدقيقة" وانعكاساتها المختلفة أصدر سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح في 16 اكتوبر الماضي مرسوما بحل مجلس الامة الامر الذي يفرض العودة إلى الشعب "مصدر السلطات" لاختيار ممثليهم في البرلمان الجديد للمساهمة في مواجهة تلك التحديات.

ويستعد الكويتيون لاجراء انتخابات مجلس الامة في 26 نوفمبر الجاري لاختيار 50 عضوا جديدا وذلك في انتخابات برلمانية تجرى وسط صراعات وحروب تشهدها كل من سوريا والعراق واليمن وليبيا.

وهنا تبرز الاهمية الملحة لمشاركة الشعب الكويتي بانتخابات مجلس الامة التي يتنافس فيها 376 مرشحا بينهم 15 امراة لاختيار نواب قادرين على مواجهة المرحلة المقبلة ورسم سياسات تشريعية تخدم التنمية الاقتصادية وتعزز من وحدة وتماسك ابناء الوطن في مواجهة خطر الارهاب.

وقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت الدكتور شملان العيسى في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان القرار الذي اتخذه سمو الامير بحل مجلس الامة يعد "قرارا صائبا وحكيما" في ضوء ما تشهده المنطقة من تطورات.

واضاف ان هناك تحديات اقتصادية وامنية " كبيرة " فرضها انخفاض اسعار النفط والتهديدات الامنية وهو ما يتطلب وجود برلمان قوي قادر على مواجهتها.

وذكر ان سمو الامير ارتأى حل مجلس الامة في الوقت المناسب والاحتكام للشعب الكويتي لاختيار الافضل من المرشحين لتمثيلهم في المؤسسة التشريعية التي من شأنها دعم الدولة.

واوضح ان احد اكبر التحديات التي واجهتها الكويت في الفترة الاخيرة عندما استهدف الارهاب اللحمة الوطنية في 26 يونيو 2015 باقدام انتحاري ينتمي الى ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على تفجير مسجد الامام الصادق اثناء اداء صلاة الجمعة ما ادى الى سقوط 26 شهيدا و227 جريحا.

وشدد على ضرورة تحصين الوحدة الوطنية لمواجهة خطر الارهاب الذي يهدد الجميع لافتا الى محاولة وافد يحمل فكرا " داعشيا" في الثامن من اكتوبر الماضي استهداف عدد من الجنود الامريكيين في احد شوارع الكويت.

من جانبه قال استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت الدكتور ابراهيم الهدبان ان "حل مجلس الامة جاء في توقيت مهم ومناسب لتحقيق تطلعات سمو امير البلاد نحو تحصين وتطبيق النظام الديمقراطي السليم".

وذكر ان الظروف الاقليمية المحيطة بالكويت " خطرة جدا " كما تجعل التحديات الاقتصادية الوضع "اكثر صعوبة".

ورأى أن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه جميعا جملة من التحديات الاستراتيجية ومنها الأزمات المندلعة في اليمن وليبيا وسوريا والعراق مايتطلب تعاونا أوثق للتصدي لانعكاساتها.

وقال ان الكويت سعت طوال تاريخها الى تعميق انتمائها العربي من خلال طرح مبادرات سياسية واقتصادية وانسانية لتحقيق الامن والاستقرار لدول المنطقة وشعوبها.

واضاف انه انطلاقا من حرص الكويت على تحقيق الاستقرار في المنطقة استضافت على اراضيها مشاورات السلام اليمنية برعاية الامم المتحدة خلال الفترة ما بين شهري ابريل والمسطس الماضيين بهدف تقريب وجهات النظر بين الفرقاء اليمنيين وايجاد حل سياسي للازمة اليمنية

نوه إلى ان الاصلاح والتصحيح بيد الشعب

الكندري: التصدي للوثيقة الاقتصادية وتعديل النظام الانتخابي أهم اولوياتنا

حدد مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق د. عبد الكريم الكندري ملامح اولوياته خلال المرحلة المقبلة مؤكدا أن اهم الاولويات تتمثل في اربع قضايا ملحة اولها مراجعة القوانين التي اقرها المجلس المنحل خاصة ان هذا المجلس كان قد اعتاد على اقرار القوانين دون مناقشة مؤكدا ان التوجيهات السامية بوقف قانون البصمة الوراثية اكبر دليل على ان هذا المجلس كان يقر قوانين دون ان يعلم ما بها.

وقال الكندري خلال افتتاح مقره الانتخابي بندوة تحت عنوان «الكلمة الاخيرة» بمشاركة مرشح الدائرة الثانية النائب السابق رياض العدساني وسط حضور حاشد من ابناء الدائرة ان ثاني القضايا الملحة خلال المجلس المقبل هي التصدي لما يسمى بالوثيقة الاقتصادية مستطردا بالقول « اذا ارادت الحكومة الترشيد فلتبدأ بنفسها من خلال ايقاف الهدر المليارى في جميع الجهات الحكومية ومن ثم فإن الشعب لن يتأخر اذا رأى ان البلد بحاجة لذلك.

واضاف الكندري : اما ثالث القضايا فهي سن قوانين تمنع الحكومة من المساس برواتب المواطنين وبدلاتهم ومكافاتهم اضافة الى عدم المساس بالدعوم لافتا الى ان رابع هذا القضايا الملحة هي تعديل النظام الانتخابي بعد ان ثبت فشل الصوت الواحد الذي رأى ان قسم المقسوم وحطم الشعب الكويتي مستدركا : الصوت الواحد سيكون اول شوكة ننزعها في طريق الاصلاح

واكد الكندري ان قدم استقالته من المجلس السابق بعد ان تعمد هذا المجلس خلع الثوب النيابي من النواب وانحاز هؤلاء النواب للحكومة بدلا من الانحياز للشعب لافتا الى ان شطب الاستجوابات كانت رصاصة الرحمة لهذا المجلس مستطردا بالقول : طلبوا منا ان نكون كراسي الا اننا رفضنا وفضلنا الاستقالة احتراما للدستور الذي اقسمنا على احترامه ورفضنا ان نكون شهود زور بعد انتهاك المادة ١٠٠ وهي المادة الوحيدة في الدستور التي كفلت للنائب حق مساءلة الحكومة.

وشدد الكندري على انه ليس لديه اي خلاف شخصي مع رئيس المجلس السابق او حتى النواب السابقين بل هم من لديهم خلاف شخصي معنا لافتا الى انه ينتقد ادائهم لا شخوصهم ومن يغضب من النقد فليجلس في بيته افضل.

ونوه الكندري الى الاصلاح والتصحيح بيد الشعب الان فاختيار الاصلح سيساهم في بناء وطن افضل ويعالج جميع المشكلات التي نعاني منها سواء على المستوى الصحي او التعليمي او الاسكاني او الاقتصادي.

طالب بحكومة تحافظ على المستوى المعيشي للمواطن الكويتي

الدويسان: وزارة الشؤون تسلك مسلكا مخيفا تجاه الملفات الإنسانية

فيصل الدويسان

انتقد مرشح الدائرة الاولى النائب السابق فيصل الدويسان ما اعلنته وزارة الشؤون الاجتماعية حول اعادة تقييم ملفات الاعاقة البالغة 18 الف ملفا من اصل 50 الف ملف لذوي الاعاقة، متسائلا عن مصير اصحاب هذه الملفات بعد تقييمها وما اذا كانت ستنتهي بذات الشكل المأساوي الذي انتهت اليه صاحبات اغلب الملفات المعاد تقييمها للكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين، ام ستكون اكثر مأساة؟.

واضاف الدويسان في تصريح صحافي له اليوم، ان وزارة الشؤون تسلك مسلكا مخيفا من جهة الملفات الانسانية، مؤكدا ان المطالبة بالترشيد في الجهات الحكومية لا يعني ان تبدأ الوزارة باستهداف المواطن وحرمانه من حقوقه، خاصة تلك الفئات الاكثر احتياجا لكل خدمة بسيطة تقدم لهم في بلاد الانسانية، مطالبا بالبدء في اصلاح النظم الادارية وسد ثغرات الهدر فيها بدلا من استهداف المحتاجين.

وقال الدويسان ان الفترة المقبلة تتطلب حكومة واعية تعمل على الحفاظ على دولة الرفاه وتعرف كيف تحافظ على المستوى المعيشي للمواطن الكويتي وتؤتمن على حماية مقدراته وتوظفها وتستغلها افضل استغلال لمصلحة اهل الكويت، مضيفا انه ومن المفترض ان فترة التخطيط والاستعداد انتهت وبدأت فترة العمل والتنفيذ وحتى الان لم نرى مشاريع قوية تخدم الفئات الاكثر احتياجا.

مؤكدا أن التغيير لا بد منه

النشيط: علينا خلق ميكانيكية جديدة لإشراك المواطن في المشاريع الاستثمارية

■ إنشاء هيئة مستقلة لمتابعة الأداء الوظيفي في وزارات الدولة امر ضروري

■ نحتاج لتبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل إنجاز المعاملات للمواطنين والمقيمين

فواز النشيط

اكد مرشح الدائرة الأولى فواز يوسف النشيط أن من واجب الحكومة والجهات المختصة خلق ميكانيكية جديدة لإشراك المواطن في المشاريع الاستثمارية التي تعود عليه بالنفع والفائدة لرفع مستواه المعيشي مركزا على ضرورة تطوير الخدمات العامة من تعليم وصحة وإسكان وشبكات الطرق والبنية التحتية وغيرها من النواحي الخدمية

وشدد النشيط على ضرورة إنشاء هيئة مستقلة لمتابعة الأداء الوظيفي في جميع وزارات الدولة لمحاسبة المقصرين وتقييم الأداء العام ومراعاة شروط التسلسل الوظيفي بعيدا عن المحسوبيات مضيفا أن الهيئة يجب أن تمتلك سلطة نافذة ووسائل ردع فعلية لإحالة المقصر للنيابة العامة وفق القوانين الجزائية المعمول بها في دولة الكويت منوها إلى ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل إنجاز المعاملات للمواطنين والمقيمين بعيدا عن التعقيدات الإدارية مطالبا بفتح الفرع لكل وزارة في مراكز خدمة المواطن لتسهيل إنجاز المعاملات لهم

وختم النشيط مشددا على ضرورة التغيير قائلا: لا بد من التغيير كي يأتي التطوير مؤكدا أن سوء الوضع الذي وصلنا له يجب وقفه والنهوض بدولة الكويت من جديد

اعتبر الخدم ومن في حكمهم ضمن أسرة المواطن

حماد: لم ولن أسمح بخفض مخصصات البطاقة التموينية

سعدون حماد

رفض مرشح الدائرة الثالثة سعدون حماد العتيبي اي اجراءات حكومية تهدف الى خفض محتويات البطاقة التموينية التي تصرف بموجبها بعض المواد الغذائية الاساسية لكافة المواطنين شهريا باسعار مدعومة مهما كانت الدوافع والمبررات.

وقال حماد في تصريح صحفي انه ثما الى علمي ان هناك توجه لدى وزارة التجارة والصناعة بناء على مذكرة دراسة الإصلاح الاقتصادي التي كلف في اعدادها البنك الدولي مؤخرا ونصحت بخفض مخصصات البطاقة التموينية الى النصف تقريبا حيث يتم حسب الدراسة الغاء اغلب محتويات البطاقة والإبقاء على الرز والسكر والدهن فقط والغاء مخصصات الخدم ومن في حكمهم المقيدين ضمن افراد رب الاسرة وذلك بحجة التوفير في المصروفات العامة الزائدة التي تتكبدها الدولة والتي أوصى البنك الدولي بخفض بعضها والغاء البعض الاخر.

وقال حماد لم ولن اسمح بسلب هذا الحق من معيشة الاسرة الكويتية التي تواجه تزايد منقطع النظير في مصروفات وأعباء الحياة الأخرى . وذلك في ظل موجة الغلاء الفاحش في شتى متطلبات الاحتياجات الاسرية. واكد حماد ان الخدم وسائقي المنازل ومن في حكمهم يعتبرون جزء لا يتجزأ من افراد الاسرة الكويتية ورفعهم من البطاقة التموينية سيلحق ضرر كبير في ميزانية الاسرة الكويتية وبالتالي فاني ارفض حدوث مثل هذا الاجراء انطلاقا من مسؤولياتي الرقابية والتشريعية .